



Analysis of the relationship between bank characteristics and credit growth

تحليل العلاقة بين خصائص المصرف ونمو الائتمان

**أ.د.مهدي عطية الجبوري

**بتول خليل عبد المحسن

Abstract

The impact of bank characteristics on credit growth represents an essential part of the interactions of the financial system because the bank plays a major role in shaping the credit structure and determining the extent of access to financing. Understanding this effect is essential to understanding the dynamics of the economy and its impact on individuals and companies. This research aims to identify the concept and dimensions of the characteristics of public banks in general, as well as the concepts and dimensions of credit growth and previous failure models that face their shortcomings, and to identify patterns of using the influence of bank characteristics followed by public shareholding banks in the processes of expansion, debt repayment, or generating profits through them.

*بحث مستقل .

**جامعة بابل – كلية الإدارة والاقتصاد .

المستخلص: إن تأثير خصائص المصرف في نمو الائتمان يمثل جزءاً أساساً من تفاعلات النظام المالي لكون المصرف يؤدي دوراً رئيسياً في تشكيل هيكل الائتمان وتحديد مدى إمكانية الوصول إلى التمويل. ويُعدّ فهم هذا التأثير أمراً ضرورياً لفهم ديناميات الاقتصاد وتأثيرها في الأفراد والشركات.

يهدف هذا البحث الى التعرف على مفهوم وابعاد خصائص المصارف العامة بشكل عام فضلا عن مفاهيم وابعاد نمو الائتمان ونماذج الفشل السابقة التي تواجه القصور فيها والتعرف على أنماط استعمال تأثير خصائص المصرف التي تتبعها المصارف المساهمة العامة في عمليات التوسع أو الوفاء بالديون أو توليد الأرباح من خلالها.

المقدمة: إن تأثير خصائص المصرف في نمو الائتمان يمثل جزءاً أساساً من تفاعلات النظام المالي، لكون المصرف يؤدي دوراً رئيسياً في تشكيل هيكل الائتمان وتحديد مدى إمكانية الوصول إلى التمويل. يُعدّ فهم هذا التأثير ضرورياً لفهم ديناميات الاقتصاد وتأثيرها في الأفراد والشركات. هذا وتعتمد سياسات الائتمان التي يتبناها المصرف على مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك تقييم المخاطر والأوضاع المالية للبلد ، وهو ما يعكس توجهاته واستراتيجياته التجارية. اذ يتطلب اتخاذ قرارات الائتمان الرؤية الاستباقية للسوق والفهم الدقيق للتحديات الاقتصادية والمالية التي يمكن أن تؤثر من أداء المصرف.

أولاً : مشكلة البحث: إن الأزمة المالية العالمية أثرت في القطاعات الاقتصادية عامة، وفي القطاع المصرفي بشكل خاص، وذلك بسبب تعاضم قيمة القروض المتعثرة. وعلية يمكن صياغة مشكلة الدراسة وفق التساؤلات التالية:

هل تؤثر خصائص المصرف في قرارات الادارة على توجيه السياسات الائتمانية للمصرف ؟

هل تراعي المصارف حجم المخاطر المتعلقة بالائتمان عند منحها الائتمان؟

ثانياً: أهمية البحث:

١- فهم السياسات المالية للمصارف وتقديم صورة عن المؤشرات المالية عينة البحث .

٢- تحسين سياسات الائتمان: يمكن لنتائج البحث أن تسهم في تحسين سياسات الائتمان، مما يعزز من فرص الوصول إلى التمويل ويدعم النمو الاقتصادي.

ثالثاً : اهداف البحث :

١- التعرف على مفهوم وابعاد خصائص المصارف العامة بشكل عام فضلا عن مفاهيم وابعاد نمو الائتمان ونماذج الفشل السابقة التي تواجه القصور فيها.

٢- التعرف الى أنماط استعمال تائير خصائص المصريف التي تتبعا المصارف المساهمة العامة في عمليات التوسع او سداد الديوان.

المبحث الاول: تأثير خصائص المصريف

إن المصارف مؤسسات أساسية في النظام المالي تؤدي دورًا مهمًا في تقديم الائتمان للأفراد والشركات. ومع ذلك، ليست كل المصارف متشابهة، ويمكن أن يكون لخصائص المصارف المختلفة تأثيرات كبيرة على ممارسات الإقراض ونمو الائتمان. وطبقاً لدراسة أجراها (Altunbas et al، ٢٠٠٢)، يمكن لخصائص المصريف مثل (الحجم ورأس المال ومصادر التمويل ونمو الأعمال التجارية ومخاطر المصريف) أن تؤثر على مقدار الائتمان الذي تقدمه المصارف لعملائها.

على سبيل المثال، تميل المصارف الكبيرة إلى امتلاك المزيد من الموارد ونطاق أوسع من فرص الإقراض، مما قد يؤدي إلى مستويات أعلى من نمو الائتمان. وفقاً لدراسة أجراها (Berger and Udell، ٢٠٠٢)، قد تكون المصارف ذات المستويات الأعلى من حقوق الملكية أكثر قدرة على تقديم الائتمان بسبب قدرتها على استيعاب الخسائر، في حين أن المصارف ذات المستويات الأعلى من الديون قد تكون أكثر حذراً في ممارسات الإقراض. (Dell'Araccia,2006)

أخيراً، يمكن أن تؤثر المنافسة في السوق على نمو الائتمان. وطبقاً لدراسة أجراها (Bikker and Haaf، ٢٠٠٢)، يمكن أن تؤدي المنافسة المتزايدة إلى مستويات أعلى من نمو الائتمان بسبب حاجة المصارف إلى أن تظل قادرة على المنافسة.

١- حجم المصريف: حجم المصريف هو خصيصة مهمة يمكن أن تؤثر على ممارسات الإقراض ونمو الائتمان. يُقاس حجم المصريف عادةً بإجمالي الأصول، وقد يكون لدى المصارف الكبيرة موارد أكثر ونطاق أوسع من فرص الإقراض، مما قد يؤدي إلى مستويات أعلى من نمو الائتمان. (De Nicoló,2005).

هذا ولقد وجدت دراسة أجراها (Demirguc-Kunt and Huizinga,2010) ان المصارف الكبرى لديها معدلات نمو أعلى في البلدان النامية.

فضلاً عن ذلك، قد تواجه المصارف الكبيرة أيضاً أعباء تنظيمية أعلى ومتطلبات رأسمالية أكثر صرامة، مما قد يحد من قدرتها على الإقراض وتقييد نمو الائتمان. (Cetorelli, N. et al,2013)

في حين أن حجم المصرف يمكن أن يؤثر إيجاباً على نمو الائتمان من خلال زيادة الموارد وفرص الإقراض، في هذه المقايضات عند تصميم السياسات لتعزيز نمو الائتمان والاستقرار المالي في الصناعة المصرفية. (Égert, Balázs, 2006)

ويمكن ان يقاس حجم المصرف من خلال المعادلة الآتية (Xu et al, 2022:5) :

حجم المصرف = اللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الاصول

٢- رأس مال المصرف : رأس المال المصرفي هو عنصر أساسي في النظام المصرفي يشير إلى الأموال التي يحتفظ بها المصرف لاستيعاب خسائره المحتملة وامتصاص أي صدمات غير المتوقعة في الاقتصاد. (Berger & Bouwman, 2013).

وكانت العلاقة بين رأس مال المصرف ونمو الائتمان موضوع بحث مكثف. تشير مجموعة كبيرة من الأدلة إلى وجود علاقة إيجابية بين رأس مال المصرف ونمو الائتمان (Aiyar et al, 2015). باختصار، يعتبر رأس المال المصرفي عنصرًا حاسمًا في النظام المصرفي ويلعب دورًا مهمًا في تعزيز نمو الائتمان والاستقرار المالي. (Gourinchas, 2001)

ويمكن قياس هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية (Suganya & Kengatharan , 2018:63) :

كفاية رأس المال = اجمالي حقوق الملكية / اجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر

٣- مصادر التمويل المستقرة: تشير مصادر التمويل المستقرة إلى تمويل المصرف الأقل حساسية لظروف السوق وأقل عرضة للسحب المفاجئ أو التغيرات في أسعار الفائدة. (Lam, 2016).

علاوة على ذلك، يمكن لمصادر التمويل المستقرة تقليل اعتماد المصارف على التمويل قصير الأجل وتخفيف المخاطر المرتبطة بالتغيرات المفاجئة في ظروف السوق أو أسعار الفائدة. (Ongena & Popov, 2016).

يمكن أن تفرض المتطلبات التنظيمية الصارمة على مصادر التمويل المستقرة تكاليف إضافية على المصارف وتحد من قدرتها على الاستجابة لتغيرات السوق، والتي يمكن أن تخنق الابتكار وتحد من المنافسة في الصناعة (Ongena & Popov, 2016).

تعد مصادر التمويل المستقرة عنصرًا حاسمًا في النظام المصرفي الذي يلعب دورًا مهمًا في تعزيز نمو الائتمان والاستقرار المالي. (Hall, S.G., 1987).

٤- نمو الاعمال التجارية: يشير نمو الأعمال التجارية إلى عملية توسيع عمليات الشركة من خلال زيادة قاعدة عملائها أو عروض المنتجات أو حصتها في السوق. (Berger & Frame,2017).

ميزة أخرى لنمو الأعمال هي أنه يمكن أن يساهم في خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية. تميل الشركات المتنامية إلى توظيف المزيد من الموظفين، مما يمكن أن يقلل البطالة ويحفز النشاط الاقتصادي. (Ongena & Popov,2017).

يعتبر نمو الأعمال عنصراً حاسماً في تعزيز نمو الائتمان ودعم التنمية الاقتصادية. في حين أن هناك أدلة تدعم العلاقة الإيجابية بين نمو الأعمال التجارية ونمو الائتمان. (Hilbers, Paul, and others, 2005,)

٥- تخفيض مخاطر المصرف: إن الأبحاث حول العلاقة بين مخاطر المصارف ونمو الائتمان واسعة النطاق. تشير الأبحاث إلى وجود علاقة سلبية بين مخاطر المصارف ونمو الائتمان. على سبيل المثال، وجد (Bikker,2002) أن المستويات العالية من مخاطر المصارف يمكن أن تؤدي إلى انكماش في عرض الائتمان، مما قد يكون له آثار سلبية على النمو الاقتصادي والتنمية. إحدى الطرق لتقليل مخاطر المصارف هي تطبيق معايير إقراض أكثر صرامة. يمكن أن يشمل ذلك تشديد السياسات الائتمانية، مثل طلب درجات ائتمانية أعلى أو ضمانات أكثر. (Allen, F, et al,2011)

المبحث الثاني: نمو الائتمان:

يشير نمو الائتمان إلى الزيادة في توافر الائتمان في الاقتصاد بمرور الوقت. يمكن قياس نمو الائتمان من خلال النمو في إجمالي رصيد الائتمان في الاقتصاد، يعد نمو الائتمان محركاً مهماً للتنمية الاقتصادية، حيث يتيح للشركات والأفراد الوصول إلى التمويل الذي يحتاجون إليه للاستثمار في مشاريع جديدة، وتوسيع عملياتهم، وتحقيق أهدافهم المالية. (Kónya, István, and Hiroshi Ohashi, 2005)

اهمية الائتمان : للائتمان اهمية كبيرة و نذكر منها ما يأتي:

١. مصدر التمويل : يعد الائتمان المصرفي اهم مصادر التمويل للأنشطة الاقتصادية ، واداة حساسة وخطيرة قد تنتج عنها اثار غير مرغوبة في الاقتصاد فالأفراط فيها يؤدي الى ضغوط تضخمية وانكماشية قد يؤدي الى الانكماش .(الزبيدي، ٢٠١١:١٦٦)

٢. تنشيط الاستهلاك : يرفع الائتمان المصرفي القوة الشرائية الحالية لدى المستهلكين من اصحاب الدخل المحدود للحصول على بعض السلع وخاصة المعمرة منها .
(كنعان، ٢٠١٢: ١٨٠)

المبحث الثالث: التحليل الاحصائي لمتغيرات البحث

المطلب الأول - تحليل خصائص المصرف

١- حجم المصرف :

الجدول (١) الخصائص الإحصائية لحجم المصرف للمصارف عينة البحث

السنة	بغداد	الاهلي	التجاري	الشرق الاوسط	الائتمان	سومر	البنك التجاري	الحوصل	المجموع	الاستثمار العراقي	Avg	التباين
2004	7.79	7.10	7.87	8.24	7.44	7.07	7.18	7.63	7.32	8.12	7.58	0.82
2005	8.50	7.81	8.19	8.50	8.33	7.43	7.66	7.90	7.60	8.14	8.01	0.23
2006	8.52	7.64	8.22	8.48	8.55	7.60	7.91	7.96	7.43	8.23	8.05	0.19
2007	8.56	7.71	8.28	8.61	8.56	7.67	8.15	8.05	7.50	8.12	8.12	0.13
2008	8.74	7.85	8.31	8.78	8.53	7.89	8.38	8.31	7.80	8.20	8.28	0.04
2009	8.90	7.97	8.32	8.75	8.56	7.98	8.41	8.31	7.64	8.28	8.31	0.03
2010	8.98	8.03	8.31	8.76	8.77	8.08	8.44	8.27	8.72	8.39	8.48	0.00
2011	8.94	8.27	8.39	8.83	8.65	8.23	8.54	8.41	8.82	8.52	8.56	0.01
2012	9.11	8.53	8.47	8.91	8.75	8.43	8.63	8.68	8.85	8.58	8.69	0.04
2013	9.25	8.73	8.52	8.87	8.78	8.49	8.89	8.75	8.88	8.72	8.79	0.09
2014	9.26	8.79	8.65	8.83	8.80	8.62	8.91	8.54	8.74	8.75	8.79	0.09
2015	9.17	8.77	8.59	8.83	8.79	8.56	8.90	8.56	8.76	8.74	8.77	0.08
2016	9.08	8.76	8.63	8.82	8.71	8.55	8.90	8.61	8.72	8.76	8.75	0.07
2017	9.04	8.78	8.66	8.89	8.68	8.59	8.78	8.61	8.72	8.76	8.75	0.07
2018	9.05	8.72	8.65	8.90	8.70	8.61	8.76	8.61	8.71	8.78	8.75	0.07
2019	9.05	8.80	8.65	8.82	8.72	8.55	8.74	8.61	8.78	8.72	8.74	0.07
2020	9.15	8.95	8.79	8.81	8.72	8.52	8.78	8.60	8.85	8.76	8.79	0.10
Avg	8.89	8.31	8.44	8.74	8.59	8.17	8.47	8.38	8.34	8.50	8.48	
0.82	اعلى قيمة لمتوسطات المصارف				8.89	اعلى قيمة لمتوسطات السنوات				8.79		
0.00	ادنى قيمة لمتوسطات المصارف				8.17	ادنى قيمة لمتوسطات السنوات				7.58		

المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث

يتبين من الجدول (١) المذكور أعلاه التقارب في مؤشر حجم المصرف للمصارف عينة البحث خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) ، كذلك يظهر من خلال الجدول المتوسط السنوي لمؤشر حجم المصرف والذي يبين وضعها لكل سنة من سنوات البحث. فضلاً عن المعدل العام (المعياري) والذي يعتمد كمعدل يتم بواسطته المفاضلة بين المصرف.

وعند مقارنة المتوسطات الحسابية للمصارف عينة البحث مع المعدل العام (المعياري) والذي بلغ (8.48) بيد أن هنالك (4) مصارف تجاوزت المعدل العام وهي كل من (بغداد ، الشرق

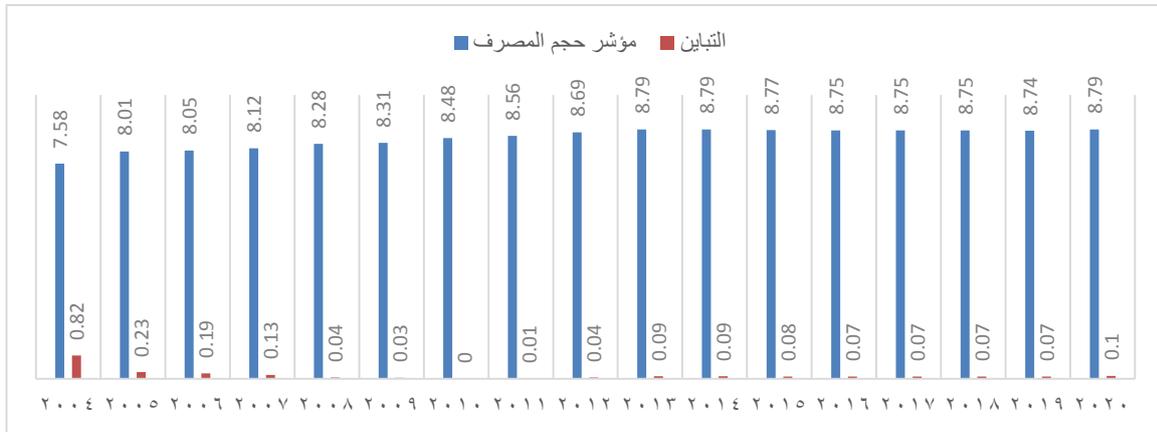
الأوسط ، الائتمان ، الاستثمار العراقي) ، في حين لم تحقق المصارف الاخرى المقدار الذي حققه المعدل العام .

وقد أحرز مصرف بغداد اعلى معدل لمؤشر حجم المصرف من بين كافة المصارف عينة البحث بمتوسط بلغ (٨,٨٩) ، في حين حقق مصرف سومر أدنى متوسط حسابي من بين كافة المصارف عينة البحث إذ بلغ (٨,١٧) .

وعند مقارنة المعدل السنوي للمصارف مع المعدل العام المعياري يتضح أن هنالك (١١) سنوات حققت متوسطاً حسابياً أعلى من المعدل العام المعياري، وكانت (٢٠١٤) هي أعلى سنة حققت معدلاً سنوياً لمؤشر حجم المصرف إذ بلغ (٨,٧٩).

في حين لم تتعد (٦) سنوات كانت اقل من المعدل العام (المعياري) وكانت سنة (٢٠٠٤) هي الأقل من بين سنوات البحث إذ بلغ (٧,٥٨) ، اما اعلى تباين للمؤشر بلغ (٠,٨٢) في سنة (٢٠٠٤) ، بينما اقل تباين كان في سنة (٢٠١٠) حيث بلغ (٠,٠٠) ويمكن توضيح المتوسط السنوي والتباين لمؤشر حجم المصرف للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠) من خلال الشكل البياني (٢) الاتي:

الشكل (١) مؤشر حجم المصرف للمصارف عينة البحث



المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول (٢)

٢. رأس المال:

الجدول (٢) الخصائص الإحصائية لرأس المال للمصارف عينة البحث

السنة	الائتمان	الاحتياط	الادخار									
2004	19.0	31.8	23.2	13.2	15.3	78.8	43.4	57.0	150.0	11.1	44.3	2172
2005	36.1	125.2	133.7	17.1	39.3	83.2	46.4	54.2	77.9	28.6	64.2	713
2006	41.4	169.6	48.0	22.3	17.3	45.9	47.8	58.2	172.3	59.1	68.2	515
2007	37.5	236.5	42.0	21.7	40.6	71.5	31.1	95.5	173.4	123.9	87.4	12

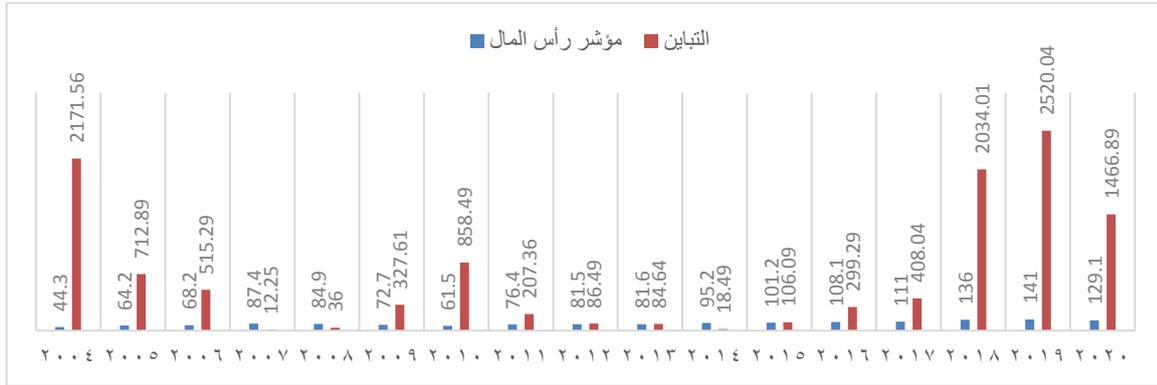
36	84.9	212.6	140.8	58.9	24.1	159.4	54.6	18.1	42.9	110.0	27.6	2008	
328	72.7	167.7	77.5	75.2	29.5	81.2	55.0	37.4	45.5	124.5	33.6	2009	
858	61.5	91.5	59.7	60.5	32.4	118.1	35.0	35.6	58.6	93.0	30.5	2010	
207	76.4	68.1	78.7	64.2	47.8	101.8	61.2	70.4	97.6	141.2	33.4	2011	
86	81.5	54.0	63.3	82.8	56.3	130.9	46.3	52.9	91.8	194.3	42.4	2012	
85	81.6	64.5	52.9	107.9	73.7	157.5	48.5	29.2	137.4	106.0	38.8	2013	
18	95.2	139.6	56.5	114.4	76.7	150.3	68.5	92.1	90.4	128.2	35.0	2014	
106	101.2	165.8	69.5	114.1	56.5	165.5	95.0	79.2	112.6	94.2	59.3	2015	
299	108.1	187.0	63.6	108.8	64.3	194.6	71.5	89.3	92.1	136.4	74.0	2016	
408	111.0	150.7	64.5	111.4	85.0	209.3	100.8	78.3	87.0	140.3	83.1	2017	
2034	136.0	112.4	59.9	118.4	95.2	244.6	361.9	82.1	98.4	104.6	82.1	2018	
2520	141.0	115.2	50.9	109.7	105.4	239.9	425.7	80.7	128.6	92.5	61.9	2019	
1467	129.1	124.1	45.1	121.2	84.1	317.7	210.0	80.1	142.5	67.9	98.2	2020	
	90.8	110.3	85.7	89.0	58.8	150.0	102.7	52.9	86.6	123.3	49.1	Avg	
2520	141.0	اعلى قيمة لمتوسطات السنوات						150.0	اعلى قيمة لمتوسطات المصارف				
12	٤٤,٣	ادنى قيمة لمتوسطات السنوات						49.1	ادنى قيمة لمتوسطات المصارف				

المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث
يتبين من الجدول (٢) المذكور أعلاه التفاوت في مؤشر رأس المال للمصارف عينة البحث
خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) ، كذلك يظهر من خلال الجدول المتوسط السنوي لمؤشر حجم
المصرف والذي يبين وضعها لكل سنة من سنوات البحث. فضلاً عن المعدل العام (المعياري)
والذي يعتمد كمعدل يتم بواسطته المفاضلة بين المصرف.

وعند مقارنة المتوسطات الحسابية للمصارف عينة البحث مع المعدل العام (المعياري) والذي
بلغ (٩٠,٨) بيد أن هنالك (٤) مصارف تجاوزت المعدل العام وهي كل من (الاهلي ، الائتمان
، سومر ، الاستثمار العراقي) ، بينما لم تحقق (٦) من المصارف التجاري المقدار الذي حققه
المعدل العام وهي (بغداد ، التجاري ، الشرق الأوسط ، الخليج التجاري ، الموصل ، المتحد) .
وقد أحرز مصرف سومر اعلى معدل لمؤشر رأس المال من بين كافة المصارف عينة البحث
بمتوسط بلغ (١٥٠) ، في حين حقق مصرف بغداد أدنى متوسط حسابي من بين كافة
المصارف عينة البحث إذ بلغ (٤٩,١) .

وعند مقارنة المعدل السنوي للمصارف مع المعدل العام المعياري يتضح أن هنالك (٧) سنوات
حققت متوسطاً حسابياً أعلى من المعدل العام المعياري، وكانت (٢٠١٩) هي أعلى سنة حققت
معدلاً سنوياً لمؤشر رأس المال إذ بلغ (١٤١). في حين (١٠) سنوات كانت اقل من المعدل
العام (المعياري) وكانت سنة (٢٠٠٤) هي الأقل من بين سنوات البحث إذ بلغ (٤٤,٣) ، اما
اعلى تباين للمؤشر بلغ (٢٥٢٠) في سنة (٢٠١٩) ، بينما اقل تباين كان في سنة (٢٠٠٧)
حيث بلغ (١٢) ويمكن توضيح المتوسط السنوي والتباين لمؤشر رأس المال للمصارف عينة
البحث للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠) من خلال الشكل البياني (٢) الاتي:

الشكل (٢) مؤشر رأس المال للمصارف عينة البحث



المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول (٣)

٣. مخاطر الائتمان

الجدول (٣) الخصائص الإحصائية لمخاطر الائتمان للمصارف عينة البحث

السنة	الائتمان	مخاطر الائتمان	مخاطر الائتمان	مخاطر الائتمان	مخاطر الائتمان							
2004	11	10	38	23	18	324	50	12	160	39	51	135
2005	18	10	74	96	23	529	65	36	51	45	64	236
2006	11	15	81	194	25	625	67	26	74	40	45	157
2007	31	15	70	128	30	900	58	51	61	36	27	126
2008	44	15	75	83	23	529	64	47	78	26	25	221
2009	50	17	97	128	17	289	68	53	49	36	32	204
2010	31	18	118	102	15	225	69	64	64	42	33	198
2011	58	27	162	139	20	400	91	63	136	57	41	205
2012	49	30	128	100	20	400	81	61	125	92	57	151
2013	52	19	203	47	21	441	86	66	97	97	73	187
2014	93	86	217	78	20	400	145	111	170	410	76	192
2015	191	84	306	105	31	961	170	107	141	348	77	312
2016	171	114	239	178	34	1156	182	111	217	289	74	395
2017	219	83	217	155	39	1521	180	115	286	269	121	298
2018	193	61	210	136	34	1156	168	119	237	226	135	332
2019	143	99	185	102	34	1156	193	124	437	226	152	430
2020	135	99	113	73	35	1225	167	97	200	267	166	482
Avg	88	47	149	110	26		112	74	152	150	73	251
١٥٢١	251						193		اعلى قيمة لمتوسطات السنوات			
٢٢٥	26						50		ادنى قيمة لمتوسطات السنوات			

المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث

يتبين من الجدول (٣) المذكور أعلاه التفاوت في مؤشر مخاطر الائتمان للمصارف عينة البحث خلال المدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤) ، كذلك يظهر من خلال الجدول المتوسط السنوي لمؤشر حجم

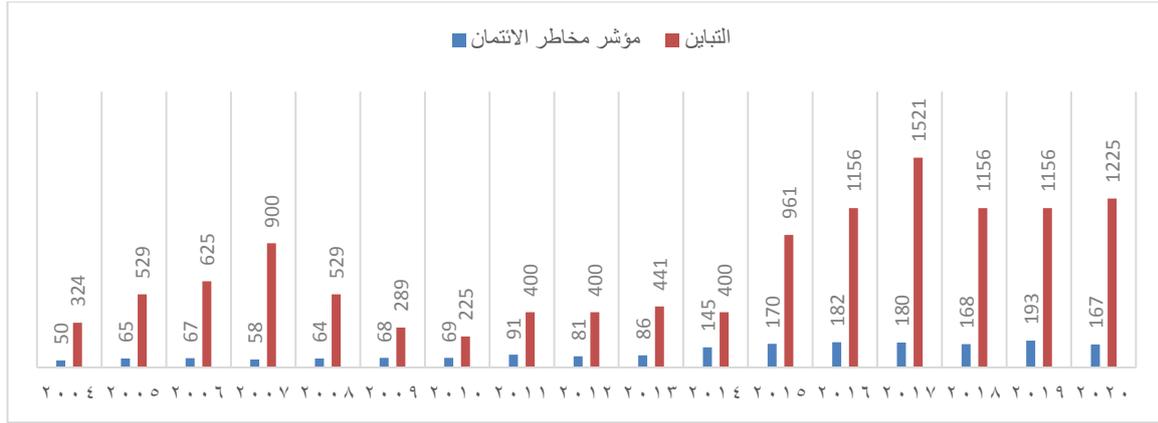
المصرف والذي يبين وضعها لكل سنة من سنوات البحث. فضلاً عن المعدل العام (المعياري) والذي يعتمد كمعدل يتم بواسطته المفاضلة بين المصرف.

وعند مقارنة المتوسطات الحسابية للمصارف عينة البحث مع المعدل العام (المعياري) والذي بلغ (112) بيد أن هنالك (٤) مصارف تجاوزت المعدل العام وهي كل من (الاهلي ، التجاري ، سومر ، الموصل) ، بينما لم تحقق (٦) من المصارف التجاري المقدار الذي حققه المعدل العام وهي (بغداد ، الائتمان ، الشرق الأوسط ، الاستثمار العراقي ، الموصل ، المتحد)

وقد أحرز مصرف سومر اعلى معدل لمؤشر مخاطر الائتمان من بين كافة المصارف عينة البحث بمتوسط بلغ (٢٥١) ، في حين حقق مصرف بغداد أدنى متوسط حسابي من بين كافة المصارف عينة البحث إذ بلغ (٢٦) .

وعند مقارنة المعدل السنوي للمصارف مع المعدل العام المعياري يتضح أن هنالك (٧) سنوات حققت متوسطاً حسابياً أعلى من المعدل العام المعياري، وكانت (٢٠١٩) هي أعلى سنة حققت معدلاً سنوياً لمؤشر مخاطر الائتمان إذ بلغ (١٩٣). في حين (١٠) سنوات كانت اقل من المعدل العام (المعياري) وكانت سنة (٢٠٠٤) هي الأقل من بين سنوات البحث إذ بلغ (٥٠) ، اما اعلى تباين بلغ (١٥٢١) في سنة (٢٠١٧) ، بينما اقل تباين كان في سنة (٢٠١٠) حيث بلغ (٢٢٥) ويمكن توضيح المتوسط السنوي وتباين لمؤشر مخاطر الائتمان للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠) من خلال الشكل البياني (٣) الاتي:

الشكل (٣) مؤشر مخاطر الائتمان للمصارف عينة البحث



المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول (٤)

٤. مخاطر السيولة:

الجدول (٤) الخصائص الإحصائية لمخاطر السيولة للمصارف عينة البحث

السنة	التباين	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	السنة
2004	36	59.6	47.9	14.1	29.8	41.1	37.2	25.0	36.0	42.2	28.9	2004
729	25	57.9	9.6	28.7	41.1	26.7	15.8	9.1	25.7	12.2	25.6	2005
841	24	35.7	12.3	32.5	26.3	11.2	7.5	8.4	31.9	51.8	17.5	2006
841	23	30.0	7.3	17.9	13.4	70.7	7.4	5.1	25.1	32.1	20.6	2007
1296	17	13.1	2.8	11.1	10.8	74.5	2.3	3.6	11.3	25.1	11.3	2008
256	36	21.4	47.2	36.0	16.9	161.9	5.0	14.1	7.7	40.7	11.7	2009
36	46	54.5	91.4	42.5	18.6	127.4	3.2	30.7	0.4	68.9	22.5	2010
4	51	62.0	93.5	52.7	23.4	145.9	3.8	37.4	1.0	64.8	20.8	2011
9	56	93.4	154.4	83.4	64.2	71.1	2.1	32.0	2.1	43.6	13.1	2012
4	54	86.2	153.9	56.9	57.8	100.2	0.7	37.5	4.1	32.1	14.9	2013
841	81	64.5	230.7	231.1	55.9	105.4	0.4	52.5	5.5	49.0	15.2	2014
625	78	47.4	141.6	208.0	80.9	134.6	4.2	45.2	11.0	73.3	29.8	2015
784	80	40.7	196.0	187.6	67.3	159.7	1.6	39.4	8.4	77.0	23.6	2016
1089	85	48.3	316.7	172.3	76.9	105.6	1.8	28.3	8.0	73.1	23.7	2017
256	68	59.1	265.9	95.1	73.6	97.8	1.4	21.6	8.8	40.5	20.6	2018
1024	85	69.4	363.2	96.7	71.7	122.6	1.1	34.7	0.8	67.4	18.6	2019
36	47	50.6	78.1	88.2	30.4	84.3	3.4	31.9	6.9	75.8	18.3	2020
	52	53	130	86	45	97	6	27	11	51	20	Avg
1196	85				اعلى قيمة لمتوسطات السنوات			130		اعلى قيمة لمتوسطات المصارف		
٤	17				ادنى قيمة لمتوسطات السنوات			6		ادنى قيمة لمتوسطات المصارف		

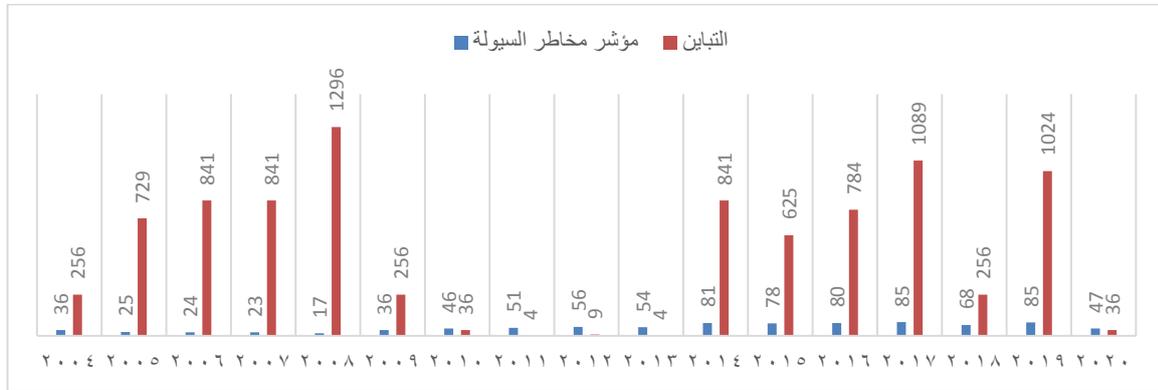
المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث

يتبين من الجدول (٤) المذكور أعلاه التفاوت في مؤشر مخاطر السيولة للمصارف عينة البحث خلال المدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤) ، كذلك يظهر من خلال الجدول المتوسط السنوي لمؤشر حجم المصرف والذي يبين وضعها لكل سنة من سنوات البحث. فضلاً عن المعدل العام (المعياري) والذي يعتمد كمعدل يتم بواسطته المقارنة بين المصرف.

وعند مقارنة المتوسطات الحسابية للمصارف عينة البحث مع المعدل العام (المعياري) والذي بلغ (52) بيد أن هنالك (٤) مصارف تجاوزت المعدل العام وهي كل من (الاهلي ، المتحد ، سومر ، الموصل) ، بينما لم تحقق (٦) من المصارف التجاري المقدار الذي حققه المعدل العام وهي (بغداد ، الائتمان ، الشرق الأوسط ، الاستثمار العراقي ، الموصل ، التجاري) .
وقد أحرز مصرف المتحد اعلى معدل لمؤشر مخاطر السيولة من بين كافة المصارف عينة البحث بمتوسط بلغ (١٣٠) ، في حين حقق مصرف الائتمان أدنى متوسط حسابي من بين كافة المصارف عينة البحث إذ بلغ (٦) .

وعند مقارنة المعدل السنوي للمصارف مع المعدل العام المعياري يتضح أن هنالك (٨) سنوات حققت متوسطاً حسابياً أعلى من المعدل العام المعياري، وكانت (٢٠١٧) هي أعلى سنة حققت معدلاً سنوياً لمؤشر مخاطر السيولة إذ بلغ (٨٥). في حين (١٠) سنوات كانت اقل من المعدل العام (المعياري) وكانت سنة (٢٠٠٨) هي الأقل من بين سنوات البحث إذ بلغ (١٧) ، اما اعلى تباين بلغ (١٢٩٦) في سنة (٢٠٠٨) ، بينما اقل تباين كان في سنة (٢٠١١) و (٢٠١٣) حيث بلغ (٤) ويمكن توضيح المتوسط السنوي وتباين لمؤشر مخاطر السيولة للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠) من خلال الشكل البياني (٤) الاتي:

الشكل (٤) مؤشر مخاطر السيولة للمصارف عينة البحث



المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول (٥)

٥. مخاطر رأس المال:

الجدول (٥) الخصائص الإحصائية لمخاطر رأس المال للمصارف عينة البحث

ن	متوسط	انحراف	تباين	معيار انحراف	المتوسط الحسابي	المتوسط الهندسي	المتوسط التوافقي	المتوسط الانحراف	المتوسط التوافقي	المتوسط الانحراف	المتوسط التوافقي	المتوسط الانحراف
324	24	5.7	56.4	26.8	30.6	55.3	9.4	7.7	17.1	13.4	14.0	2004
144	30	22.1	30.3	27.6	26.5	66.5	14.5	8.6	40.3	42.3	17.6	2005
121	31	18.6	45.2	26.9	29.5	53.7	9.4	12.0	38.7	60.0	18.0	2006

144	30	29.7	38.5	27.2	20.0	44.9	21.7	12.4	34.2	54.6	20.9	2007
144	30	29.7	37.9	18.0	17.1	64.2	27.5	10.7	32.7	44.0	17.2	2008
196	56	32.6	256.2	29.1	22.9	62.4	30.7	13.6	40.4	55.0	13.6	2009
64	34	35.9	35.5	34.6	23.4	63.3	22.7	14.5	46.3	49.2	12.4	2010
1	41	35.7	62.3	34.5	34.4	63.1	34.2	20.6	54.6	57.1	16.0	2011
16	38	31.3	43.9	47.0	35.1	58.7	31.3	22.9	48.8	45.9	15.9	2012
16	38	35.8	44.9	46.6	38.9	63.3	32.7	13.8	58.7	31.1	16.5	2013
81	51	50.8	58.3	84.1	42.4	61.9	46.4	45.0	63.3	42.8	16.0	2014
81	51	50.8	55.3	71.8	39.3	72.1	49.2	41.0	70.3	44.6	18.2	2015
121	53	49.0	57.2	64.8	39.6	75.9	59.8	43.7	66.5	49.7	23.6	2016
121	53	49.3	57.3	66.1	53.2	68.6	66.2	35.2	63.4	47.4	25.4	2017
100	52	46.6	58.9	64.3	54.4	65.5	63.0	33.4	63.9	49.1	24.0	2018
100	52	49.2	50.2	65.5	55.9	76.9	56.9	40.6	60.5	40.6	24.2	2019
49	49	46.4	43.4	67.8	50.7	78.9	55.7	40.9	49.9	34.4	26.7	2020
	42	36	61	47	36	64	37	24	50	45	19	Avg
٣٢٤	56							64				اعلى قيمة لمتوسطات المصارف
١	24							19				ادنى قيمة لمتوسطات المصارف

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث

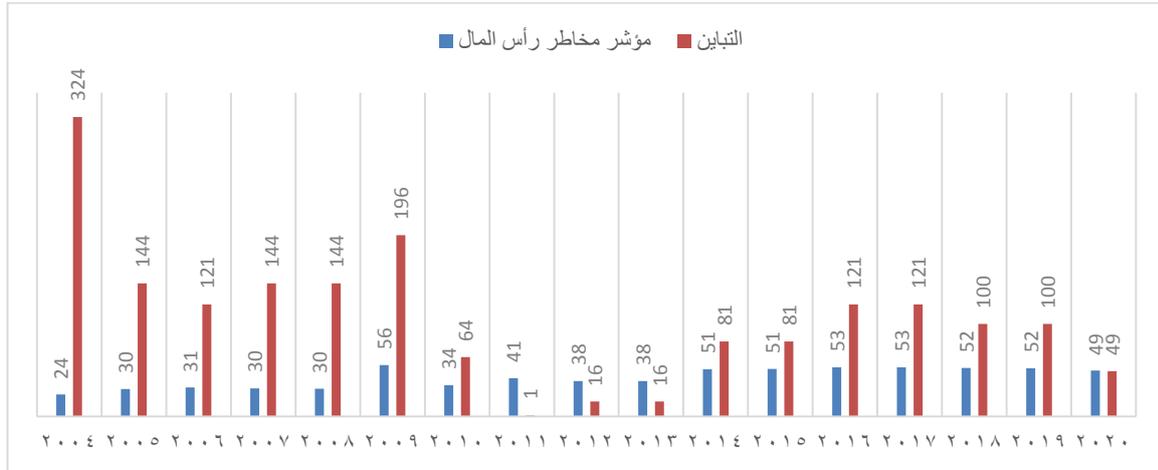
يتبين من الجدول (٥) المذكور أعلاه التفاوت في مؤشر مخاطر رأس المال للمصارف عينة البحث خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) ، كذلك يظهر من خلال الجدول المتوسط السنوي لمؤشر مخاطر رأس المال والذي يبين وضعها لكل سنة من سنوات البحث. فضلاً عن المعدل العام (المعياري) والذي يعتمد كمعدل يتم بواسطته المفاضلة بين المصرف.

وعند مقارنة المتوسطات الحسابية للمصارف عينة البحث مع المعدل العام (المعياري) والذي بلغ (٤٢) بيد أن هنالك (٥) مصارف تجاوزت المعدل العام وهي كل من (الاهلي ، التجاري ، المتحد ، سومر ، الموصل) ، بينما لم تحقق (٦) من المصارف التجاري المقدار الذي حققه المعدل العام وهي (بغداد ، الائتمان ، الشرق الأوسط ، الاستثمار العراقي ، الموصل) .

وقد أحرز مصرف سومر اعلى معدل لمؤشر مخاطر رأس المال من بين كافة المصارف عينة البحث بمتوسط بلغ (٦٤) ، في حين حقق مصرف بغداد أدنى متوسط حسابي من بين كافة المصارف عينة البحث إذ بلغ (١٩) .

وعند مقارنة المعدل السنوي للمصارف مع المعدل العام المعياري يتضح أن هنالك (٨) سنوات حققت متوسطاً حسابياً أعلى من المعدل العام المعياري، وكانت (٢٠٠٩) هي أعلى سنة حققت معدلاً سنوياً لمؤشر مخاطر رأس المال إذ بلغ (٥٦). في حين (٩) سنوات كانت اقل من المعدل العام (المعياري) وكانت سنة (٢٠٠٤) هي الأقل من بين سنوات البحث إذ بلغ (٢٤) ، اما اعلى تباين بلغ (٣٢٤) في سنة (٢٠١١) ، بينما اقل تباين كان في سنة (٢٠٠٤) حيث بلغ (١) ويمكن توضيح المتوسط السنوي وتباين لمؤشر مخاطر رأس المال للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠) من خلال الشكل البياني (٥) الاتي:

الشكل (٥) مؤشر مخاطر رأس المال للمصارف عينة البحث



المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول (٦)

٦. مصادر التمويل المستقرة

الجدول (٦) الخصائص الإحصائية لمصادر التمويل المستقرة للمصارف عينة البحث

السنة	المتوسط	التباين	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	التباين	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	التباين
2004	61	54	105	40	30	329	172	279	20	142	1187	142
2005	89	784	288	109	112	882	157	155	61	317	1012	317
2006	141	375	253	179	147	1406	170	122	73	347	983	347
2007	145	399	280	298	416	179	200	203	170	312	1018	312
2008	205	330	662	411	1946	297	230	235	360	752	578	752
2009	141	316	1264	118	1010	126	187	99	246	361	969	361
2010	66	148	26286	59	984	155	180	100	117	2817	1487	2817
2011	96	215	16304	73	1514	140	176	108	101	1887	558	1887
2012	151	229	6196	95	2376	213	89	110	66	961	369	961
2013	140	146	4969	50	7957	187	126	170	76	1388	59	1388
2014	129	159	3975	163	23613	182	136	177	171	2878	1549	2878
2015	103	144	2790	185	4542	232	95	167	227	858	471	858
2016	145	231	2847	290	10472	247	110	154	274	1488	159	1488
2017	163	213	2705	295	12303	282	157	156	238	1660	331	1660
2018	165	336	2377	283	13662	340	183	237	201	1787	458	1787
2019	183	152	23756	284	12949	351	212	234	178	3842	2513	3842
2020	193	97	1633	311	3928	571	544	302	191	803	527	803
Avg	136	255	5688	191	5763	360	184	177	163	1329		
2513			5763							3842		
٥٩			136							142		

المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث

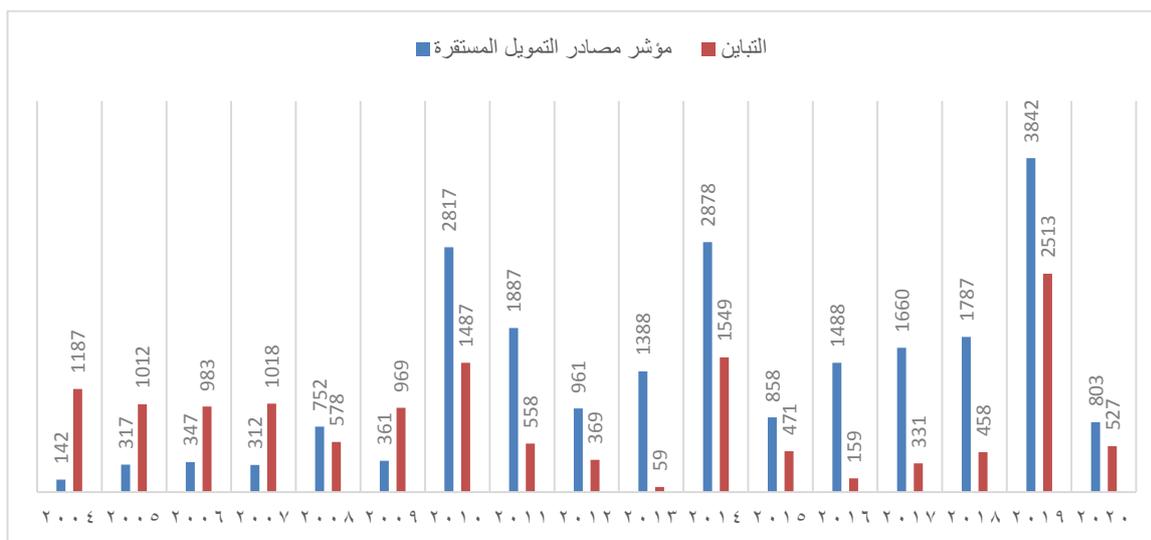
يتبين من الجدول (٦) المذكور أعلاه التفاوت في مؤشر مصادر التمويل المستقرة للمصارف عينة البحث خلال المدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤) ، كذلك يظهر من خلال الجدول المتوسط السنوي

لمؤشر مصادر التمويل المستقرة والذي يبين وضعها لكل سنة من سنوات البحث. فضلاً عن المعدل العام (المعياري) والذي يعتمد كمعدل يتم بواسطته المفاضلة بين المصرف. وعند مقارنة المتوسطات الحسابية للمصارف عينة البحث مع المعدل العام (المعياري) والذي بلغ (١٣٢٩) بيد أن هنالك (٢) مصارف تجاوزت المعدل العام وهي كل من (التجاري ، الائتمان) ، بينما لم تحقق (٨) من المصارف التجاري المقدار الذي حققه المعدل العام وهي (بغداد ، الأهلي ، سومر ، المتحد ، الخليج التجاري ، الشرق الأوسط ، الاستثمار العراقي ، الموصل) .

وقد أحرز مصرف الائتمان اعلى معدل لمؤشر مصادر التمويل المستقرة من بين كافة المصارف عينة البحث بمتوسط بلغ (٥٧٦٣) ، في حين حقق مصرف بغداد أدنى متوسط حسابي من بين كافة المصارف عينة البحث إذ بلغ (١٣٦) .

وعند مقارنة المعدل السنوي للمصارف مع المعدل العام المعياري يتضح أن هنالك (٨) سنوات حققت متوسطاً حسابياً أعلى من المعدل العام المعياري، وكانت (٢٠١٩) هي أعلى سنة حققت معدلاً سنوياً لمؤشر مصادر التمويل المستقرة إذ بلغ (٣٨٤٢). في حين (٩) سنوات كانت اقل من المعدل العام (المعياري) وكانت سنة (٢٠٠٤) هي الأقل من بين سنوات البحث إذ بلغ (١٤٢) ، اما اعلى تباين بلغ (٢٥١٣) في سنة (٢٠١٩) ، بينما اقل تباين كان في سنة (٢٠١٣) حيث بلغ (٥٩) ويمكن توضيح المتوسط السنوي وتباين لمؤشر مصادر التمويل المستقرة للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠) من خلال الشكل البياني (٦) الاتي:

الشكل (٦) مؤشر مصادر التمويل المستقرة للمصارف عينة البحث



المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول (٧)

٧. نمو الاعمال التجارية

الجدول (٧) الخصائص الإحصائية نمو الاعمال التجارية للمصارف عينة البحث

السنة	بغداد	الأهلي	التجاري	الشرق الأوسط	الائتمان	سومر	الخليج التجاري	الموصل	المتحد	الاستثمار العراقي	Avg	الانحراف المعياري
2004	36.01	32.77	11.28	39.69	28.47	3.78	8.00	13.84	12.75	18.50	21	144
2005	4.24	6.67	2.65	40.56	20.79	6.21	12.21	8.82	11.65	19.55	13	25
2006	16.30	-2.82	3.29	15.88	42.35	5.98	11.22	11.23	-22.83	1.60	8	0
2007	29.56	6.63	3.69	32.10	28.22	7.63	17.42	16.42	4.44	24.85	17	64
2008	23.51	11.30	6.51	21.97	19.84	2.05	37.54	20.42	-3.01	19.57	16	49
2009	17.05	1.35	5.10	16.19	8.00	8.72	13.55	13.52	14.72	8.67	11	4
2010	13.65	2.55	14.74	11.98	7.16	0.75	9.76	18.68	21.85	11.83	11	9
2011	17.89	2.76	5.31	15.68	12.19	0.27	10.55	14.08	12.07	9.97	10	1
2012	14.30	11.76	9.23	15.23	14.40	0.88	24.38	8.60	18.64	2.88	12	9
2013	13.32	9.86	4.06	23.81	6.97	0.80	1.84	17.43	13.18	16.92	11	4
2014	11.20	3.45	2.92	1.40	5.52	0.89	12.36	0.74	8.31	12.28	6	9
2015	2.40	0.84	2.68	2.39	3.86	1.15	2.99	-0.22	6.16	6.26	3	36
2016	7.16	8.16	2.69	4.09	1.61	1.14	1.85	1.33	0.35	3.60	3	25
2017	2.21	1.00	3.44	-0.21	2.13	0.15	1.32	1.81	-1.05	1.41	1	49
2018	1.56	-3.07	3.82	-0.86	1.79	0.34	0.19	0.98	-5.53	0.12	-0.1	81
2019	2.67	3.57	2.40	0.03	-1.72	0.37	-1.28	1.27	-0.68	0.01	1	64
2020	5.34	6.47	11.52	1.07	-1.17	0.41	-0.80	0.54	0.17	1.76	3	36
Avg	13	6	6	14	12	2	10	9	5	9	9	
				14						اعلى قيمة لمتوسطات السنوات	21	١٤٤
				2						ادنى قيمة لمتوسطات السنوات	-0.1	٠

المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث

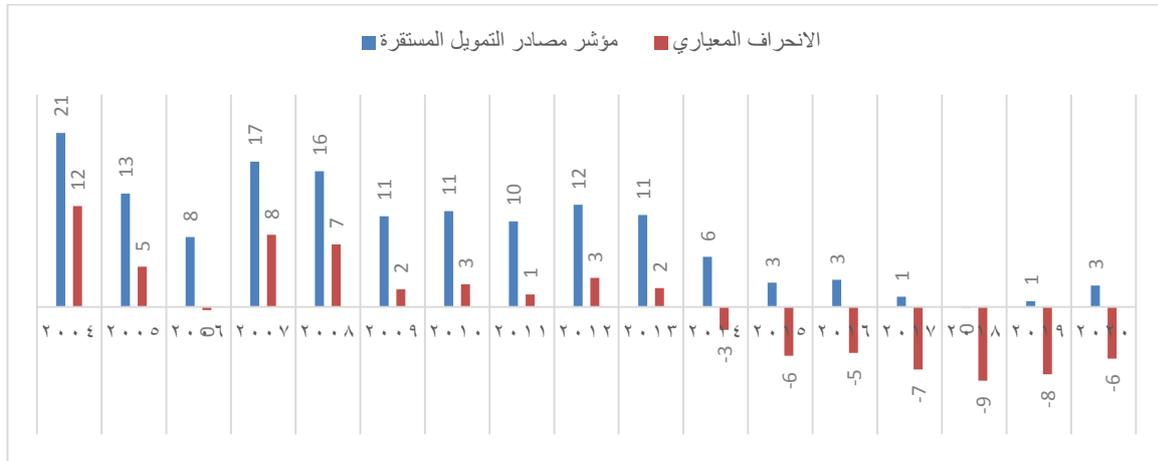
يتبين من الجدول (٧) المذكور أعلاه التفاوت في مؤشر نمو الاعمال التجارية للمصارف عينة البحث خلال المدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤) ، كذلك يظهر من خلال الجدول المتوسط السنوي لمؤشر نمو الاعمال التجارية والذي يبين وضعها لكل سنة من سنوات البحث. فضلاً عن المعدل العام (المعياري) والذي يعتمد كمعدل يتم بواسطته المفاضلة بين المصرف.

وعند مقارنة المتوسطات الحسابية للمصارف عينة البحث مع المعدل العام (المعياري) والذي بلغ (٩) بيد أن هنالك (٦) مصارف تجاوزت المعدل العام وهي كل من (بغداد ، الشرق الأوسط ، الخليج التجاري ، الموصل ، المتحد ، الائتمان) ، بينما لم تحقق (٤) من المصارف التجاري المقدار الذي حققه المعدل العام وهي (الأهلي ، سومر ، التجاري ، الاستثمار العراقي) .

وقد أحرز مصرف الشرق الأوسط اعلى معدل لمؤشر نمو الاعمال التجارية من بين كافة المصارف عينة البحث بمتوسط بلغ (١٤) ، في حين حقق مصرف سومر أدنى متوسط حسابي من بين كافة المصارف عينة البحث إذ بلغ (٢) .

وعند مقارنة المعدل السنوي للمصارف مع المعدل العام المعياري يتضح أن هنالك (٩) سنوات حققت متوسطاً حسابياً أعلى من المعدل العام المعياري، وكانت (٢٠٠٤) هي أعلى سنة حققت معدلاً سنوياً لمؤشر نمو الاعمال التجارية إذ بلغ (٢١). في حين (٨) سنوات كانت اقل من المعدل العام (المعياري) وكانت سنة (٢٠١٨) هي الأقل من بين سنوات البحث إذ بلغ (-٠,١) ، اما اعلى تباين بلغ (١٤٤) في سنة (٢٠٠٤) ، بينما اقل تباين كان في سنة (٢٠٠٦) حيث بلغ (٠) ويمكن توضيح المتوسط السنوي وتباين لمؤشر نمو الاعمال التجارية للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٦) من خلال الشكل البياني (٧) الاتي:

الشكل (٧) مؤشر نمو الاعمال التجارية للمصارف عينة البحث



المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول (٣)

الاستنتاجات

١. تميل المصارف الكبيرة والمتنوعة بشكل جيد إلى تحقيق نمو ائتماني أعلى من المصارف الصغيرة بسبب قدرتها على إقراض نطاق أوسع من المقترضين.
٢. أن يكون للعوامل التنظيمية والمؤسسية، مثل (الإشراف المصرفي والمنافسة) ، تأثيراً كبيراً في نمو الائتمان.

التوصيات

١. تعزيز الشفافية: يجب على المصارف تحسين ممارسات الشفافية لديها من خلال توفير معلومات دقيقة وشاملة وحديثة عن أنشطة الإقراض وإدارة مخاطر الائتمان والعوامل الأخرى ذات الصلة التي يمكن أن تؤثر على نمو الائتمان.
٢. تعزيز إدارة المخاطر: يجب على المصارف إعطاء الأولوية لممارسات إدارة المخاطر الفعالة لتقليل الخسائر المحتملة من القروض المتعثرة والتخلف عن السداد الائتماني.

المصادر والمراجع

الكتب:

١. الزبيدي حمزة محمود، ادارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان ، مؤسسة دار الوراق للنشر والتوزيع ، طبعة معدلة ، عمان ، ٢٠١١ .
٢. كنعان ، علي ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، ط ٢٠١٢، ١

المصادر الاجنبية

:

b. Researches :

- 1- Aiyar, S., Calomiris, C. W., & Wieladek, T. (2015). Does macropru leak? Evidence from a UK policy experiment. *Journal of Money, Credit and Banking*, 47(S1), 1-46.
- 2- Allen, F., Carletti, E., & Marquez, R. (2011). Credit market competition and capital regulation. *The Review of Financial Studies*, 24(4), 983-1018.
- 3- Altunbas, Y., Carbo-Valverde, S., & Rodriguez-Fernandez, F. (2002). Bank risk and expected returns in European banking. *Journal of Banking & Finance*, 26(5), 861-881.
- 4- Berger, A. N., & Bouwman, C. H. S. (2013). How does capital affect bank performance during financial crises? *Journal of Financial Economics*, 109(1), 146-176.
- 5- Berger, A. N., & Frame, W. S. (2017). Small business credit and the COVID-19 pandemic. *Journal of Banking & Finance*, 119, 106016.
- 6- Berger, A. N., & Udell, G. F. (2002). Small business credit availability and relationship lending: the importance of bank organizational structure. *The Economic Journal*, 112(477), F32-F53.

- 7- Berger, A. N., & Udell, G. F. (2002). The effect of bank characteristics on loan quality. *Journal of Financial Research*, 25(3), 383-403.
- 8- Bikker, J. A., & Haaf, K. (2002). Competition, concentration and their relationship: An empirical analysis of the banking industry. *Journal of Banking & Finance*, 26(11), 2191-2214.
- 9- Cetorelli, N., & Goldberg, L. S. (2012). Banking globalization and monetary transmission. *Journal of Finance*, 67(5), 1811-1843.
- 10- De Nicoló, Gianni, and others, 2005, "European Financial Integration, Stability and Supervision," in *Euro Area Policies; Selected Issues*, by Anthony Annett and others, IMF Country Report No. 05/266 (Washington: International Monetary Fund.)
- 11- Dell'Ariccia, Giovanni, and Robert Marquez, 2006, "Lending Booms and Lending Standards," *Journal of Finance*, Vol. 61, No. 5, pp. 2511-46.
- 12- Égert, Balázs, Peter Backé, and Tina Zumer, 2006, "Credit Growth in Central and Eastern Europe: New (Over) Shooting Stars?" unpublished (Vienna: Oesterreichische Nationalbank)
- 13- emirgüç-Kunt, A., & Huizinga, H. (2010). Bank activity and funding strategies: The impact on risk and returns. *Journal of Financial Economics*, 98(3), 626-650.
- 14- Gourinchas, P.O., R. Valdes, and O. Landerretche, 2001, "Lending Booms: Latin America and the World," *Economia*, Spring Issue, pp. 47–99.
- 15- Hall, S.G., 1987, "A Forward "Looking Model of the Exchange Rate," *Journal of Applied Econometrics*, Vol. 2, No. 1, pp. 47–60.

- 16- Hilbers, Paul, and others, 2005, "Assessing and Managing Rapid Credit Growth and the Role of Supervisory and Prudential Policies," IMF Working Paper No. 05/151 (Washington: International Monetary Fund)
- 17- Kónya, István, and Hiroshi Ohashi, 2005, "International Consumption Patterns among High- Income Countries: Evidence from the OECD Data," CIRJE Discussion Papers, CIRJE-
- 18- Lam, K. (2016). Stable funding sources, deposit composition, and credit supply: Evidence from Asia. *Pacific-Basin Finance Journal*, 40, 1-12.
- 19- Ongena, S., & Popov, A. (2016). Small businesses and access to credit: Evidence from the Federal Reserve survey of small business finances. *Finance and Economics Discussion Series*, 2016-057.
- 20- Ongena, S., & Popov, A. (2016). The invisible hand of the government: "Moral suasion" during the European sovereign debt crisis. *Journal of Financial Economics*, 122(3), 456-478
- 21- Suganya S.Jeyan & Kengatharan.L .," Impact Of Bank Internal Factors On Profitability Of Commercial Banks In Sri Lanka: A Panel Dataanalysis", *Journal Of Business Studies*, 5 (1) , 2018
- 22- Xu , Jian ,Haris , Muhammad & Irfan, Muhammad " The Impact of Intellectual Capital on Bank Profitability during COVID-19: A Comparison with China and Pakistan " , *Research Article Hindawi Complexity* , Volume , 2022.